



دور البطاقة التموينية في معالجة الاوضاع الاقتصادية (١٩٩٥-١٩٩٠)

دور البطاقة التموينية في معالجة الاوضاع الاقتصادية (١٩٩٥-١٩٩٠)

الباحثة ندى رضا جاسم

جامعة بابل-كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

أ.د. حسن عبد علي كاظم الطائي

جامعة بابل-كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

البريد الإلكتروني Email : nadaalsultany44@gmail.com

الكلمات المفتاحية: البطاقة التموينية، التوزيع، التغذية، الامن الغذائي، التموين.

كيفية اقتباس البحث

الطائي، حسن عيد علي كاظم، ندى رضا جاسم، دور البطاقة التموينية في معالجة الاوضاع الاقتصادية (١٩٩٥-١٩٩٠)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، ٢٠٢٠، المجلد: ١٠، العدد: ٣.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في مسجلة في

ROAD

Indexed في مفهسة في

IASJ

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2020 Volume:10 Issue : 3

(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

The role of the ration card in processing the economic situation (1990-1995)

Dr. Hasan Abed Ali Khadhe Altai
University Of Babylon
Faculty of Education for Human
Sciences
Department of History

Nada Ruda Jasim
University of Babylon
Faculty of Education for Human
Sciences
Department of History

Keywords : Ration card, Distribution, Nutrition, Food security, Supply.

How To Cite This Article

Al Tai, Hassan Abed Ali kadhmi, Nada rudha Jassim, The role of the ration card in processing the economic situation (1990-1995),, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2020, Volume:10, Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract:

The ration card system was applied in Iraq in 1990, which secured the food basket for the Iraqi people, and it became a force that Iraqi families relied on without exception, and it was applied after the issuance of UN Security Council Resolution 661 for the year 1990 after the imposition of economic sanctions on Iraq by the United Nations, has been Distribution of ration card items monthly to the people of the people by the Iraqi government, according to which part of the needs of the Iraqi individual has been fulfilled.





The Iraqi government has adopted many methods to achieve its economic and social goals by adopting a policy to support food for its citizens by applying the ration card system to meet the conditions of the economic blockade in order to reduce the burden on citizens, especially the poor classes on the one hand, and to provide food at affordable prices in the market. On the other hand, this policy supports the individual's monetary income as well as achieving an adequate standard of living for individuals.

The ration card system helped to face many crises and prevent an inevitable catastrophe, as this experience provided the possibilities and nutritional requirements at the minimum level required from the standard of living. The ration card emerged as a result of many political and economic factors and was applied after the imposition of the economic blockade against Iraq in 1990.

The distribution mechanism was carried out within an organized card in the form of fields bearing the name of the head of the family, the name of the locality and the alley, the number of family members, the name of the distribution agent in general and the flour distribution agent in particular.

ملخص البحث:

طبق نظام البطاقة التموينية في العراق منذ عام ١٩٩٠، التي امننت السلة الغذائية للشعب العراقي، فأصبحت قوتا اعتمدت عليها العوائل العراقية بدون استثناء، وقد تم تطبيقها بعد صدور قرار مجلس الامن الدولي ٦٦١ لعام ١٩٩٠ بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل الامم المتحدة، وقد تم توزيع مفردات البطاقة التموينية شهريا على افراد الشعب من قبل الحكومة العراقية، وبموجبها تم سد جزأ من حاجات الفرد العراقي.

قامت الحكومة العراقية باتباع العديد من الطرق من اجل تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق قيامها باتباع سياسة دعم المواد الغذائية لمواطنيها وذلك بتطبيقها نظام البطاقة التموينية لمواجهة ظروف الحصار الاقتصادي من اجل تخفيف الاعباء على المواطنين ولاسيما الطبقات الفقيرة من جهة، وتوفير المواد الغذائية وبأسعار مناسبة في السوق من جهة اخرى، وتؤدي هذه السياسة الى دعم دخل الفرد النقدي فضلا عن تحقيق مستوى معيشي مناسب للأفراد.



ساعد نظام البطاقة التموينية في مواجهة ازمت كثيرة ومنع وقوع كارثة حتمية ،اذ وفرت هذه التجربة الامكانيات والمتطلبات الغذائية بالمستوى الادنى المطلوب من المستوى المعاشي وظهرت البطاقة التموينية نتيجة العديد من العوامل السياسية والاقتصادية وتم تطبيقها بعد فرض الحصار الاقتصادي ضد العراق عام ١٩٩٠.

وكانت الية التوزيع تتم ضمن بطاقه منظمة مبنية على شكل حقول تحمل اسم رب الاسرة واسم المحلة والزقاق وعدد افراد العائلة واسم وكيل التوزيع عموما ووكيل توزيع الطحين بشكل خاص.

المقدمة:

بعد الاجتياح العراقي للكويت في ٢ اب ١٩٩٠ ،تم فرض عقوبات اقتصادية صارمة ضد العراق من قبل مجلس الامن الدولي بتاريخ ٦ اب ١٩٩٠ ،ولمواجهه اثار العقوبات بدء العمل بنظام البطاقة التموينية في ايلول ١٩٩٠ لتفادي اثار العقوبات التي تم فرضها على العراق ،وعد نظام البطاقة التموينية المنفذ الوحيد الذي انقذ الشعب العراقي ولاسيما الفئات الفقيرة من كارثه حتمية.

من اجل مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحرجة والصعبة تم تطبيق نظام البطاقة التموينية لكن بالرغم من ذلك اتسم هذا النظام بعدم توزيع مواد الحصص الشهرية بطريقة منتظمة ، هذا الى جانب ان هذا النظام له دور كبير في استقرار الوضع الاقتصادي لأفراد الشعب ، لكن في بعض الاحيان شهدت البطاقة التموينية تناقص في موادها مما ادى الى ارتفاع اسعائها في الاسواق كما ان نظام البطاقة التموينية عد الاساس الذي اعتمد عليه الشعب العراقي وبنسبة كبيرة في ظل ظروف الحصار الاقتصادي

قبل بحث الموضوع توجب على الباحث ايضاح معنى البطاقة التموينية Ration Card ،والتي تعد من الموضوعات المهمة، لذلك فان نظام البطاقة التموينية هي احد نظم الاعانات الاقتصادية الحكومية غير المباشرة، تم تطبيقه في نهاية عام ١٩٩٠، يحصل بموجبه كل فرد عراقي على سلة غذائية شهرية تقدر عدد سعراتها بحوالي ٢١٥٠ سعرة حرارية لكل شخص يوميا. لقد استطاع هذا النظام تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية بتوزيع المفردات الغذائية خلال فترة الحصار الاقتصادي، وتحقيق الامن الغذائي، بالحد من حدوث مجاعات^(١).

كما عرفت ايضا على انها إذن بالشراء تعطيه الدولة للأفراد فالدولة تقدر الكمية الموجودة من السلعة ثم تحاول توزيعها على المستهلكين عن طريق تحديد حصة لكل منهم ، ويستخدم هذا النظام في حالات نقص الاغذية وللحيلولة دون ارتفاع اسعارها وغالباً ما تلجأ الدولة التي تمر



بحالات الحروب والكوارث الطبيعية الى هذا الاسلوب وهو غالباً ما يرافق حالة شحة في المعروض السلعي نسبة الى زيادة في الطلب مع انخفاض عام في القوة الشرائية وتختلف درجة شمولية افراده بأثار الكوارث او الأزمات فقد يتم تطبيقه على مجموعات وفئات محددة من المجتمع وقد يستلزم درجة الضرر شمول كافة افراد المجتمع بالدعم المقدم (١) .

وعرفت على انها نظام تقوم بتطبيقه الدوائر الحكومية الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص للأشراف على توزيع حصص من المواد الغذائية على جميع افراد المجتمع وبخاصة اثناء الحروب او شحة المواد الغذائية لأي سبب كان، لتأمين حصص متساوية لجميع افراد المجتمع وبأسعار مدعومة من الدولة (٢) .

وعرفت كذلك على انها اهم نظم الاعانات الاقتصادية غير المباشرة في المنطقة، بل قد يعد الاوحد على مستوى العالم من ناحية شموله لسكان البلاد كافة وتعدد مفرداته ومدة العمل به كما انه قد يعد النظام الشمولي الاطول على مر التاريخ، وقد بدأ العمل بهذا البرنامج منذ شهر آب ١٩٩٠، بعد صدور قرارات مجلس الامن الدولي فرضت بموجبها عقوبات اقتصادية شاملة على العراق عدت بأنها نموذجاً فريداً للحصار في التأريخ الاقتصادي (٣) .

تمهيد تاريخي لتجارب العراق في تطبيق نظام البطاقة التموينية:

لم يكن اول ظهور لنظام البطاقة التموينية في العراق بعد احداث (٢ آب ١٩٩٠)، اذ سبق للعراق ان تعامل مع نظام البطاقة التموينية خلال اربعينيات القرن الماضي ، فخلال الفترة (١٩٣٩-١٩٤٨) تأثرت الظروف الاقتصادية والسياسية في العراق بالحرب العالمية الثانية، وما افرزته من نتائج سيئة على المجتمع العراقي وأدت الى حدوث شحة في امدادات الغذاء والمواد الأخرى ، خاصة وان العراق كان واقعاً تحت الاحتلال البريطاني بالإضافة الى انه كان يظهر للعالم بأن العراق يتمتع باستقلال سياسي، اضافة الى ان بريطانيا كانت عنصراً اساسياً ومهماً في الحرب فكانت تجارة العراق الخارجية تحت السيطرة البريطانية (٤) .

ومن أهم الأحداث :

١- عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في ٣/ايلول/١٩٣٩ وضعت بريطانيا كل صناعاتها وتجاراتها لخدمة المجهود الحربي للحلفاء وكان للعراق دور رئيس في هذه الحرب وتحمل اعباءها مما ولدت ازمة اقتصادية كانت بسبب:
أ-وقف التصدير من البلاد المتحاربة اذ ادى الى زيادة اسعار المواد المستوردة .





ب-ارتفاع صادرات العراق السنوية من المواد الغذائية حتى يكون له دور في ايجاد حل للأزمة الناشئة بسبب الحرب .

فأعلنت الحكومة العراقية قانوناً هدفه تنظيم الحياة الاقتصادية لمواجهة الأزمة لكن الأمر الذي حصل هو حدوث مظاهرات عديدة احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية السيئة ، اذ ان تجارة العراق تحت السيطرة البريطانية لهذا تأثرت كثيراً اسعار التجارة في العراق ^(٦) .

في عام ١٩٤١ حدثت حركة رشيد عالي الكيلاني ^(٧) وهروب الامير عبدالاله ^(٨) الوصي على العرش، قام رشيد عالي الكيلاني بتشكيل وزارة جديدة الا ان هذه الوزارة لم تستمر طويلاً بسبب قيام القوات البريطانية بمهاجمة رشيد عالي الكيلاني ورفاقه، وبسبب هذه الظروف غير المستقرة التي شهدتها العراق فقد تراجعت تجارة العراق الخارجية، وشهدت السلع الاستهلاكية النقص الشديد مما ادى الى ارتفاع اسعارها ، وبالرغم من ان هذه الحركة لم تستمر طويلاً الا ان اثارها كانت كبيرة ادت الى شحة المواد الغذائية، اما ما موجود من المواد الغذائية فقد ارتفعت اسعارها مما ادى الى تدخل الحكومة العراقية من اجل حل الأزمة فأصدرت الدفتر التمويني بتاريخ (٨ نيسان ١٩٤٢) في بغداد ثم سائر المحافظات العراقية اذ تم توزيع (السكر، الشاي، الاقمشة القطنية ، الطحين) وبأسعار رمزية ^(٩)، بالإضافة الى انه كان يتم توزيع المواد الغذائية للأفراد ممن يملكون هوية الأحوال المدنية مما ادى الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية ^(١٠) .

قام العراق بتطبيق نظام البطاقة التموينية بعد فرض الحصار الاقتصادي من قبل مجلس الأمن الدولي بعد احتلاله للكويت عام ١٩٩٠، وتم تطبيق هذا النظام لمواجهة الظروف الطارئة والاستثنائية التي مر بها العراق في تلك المدة التي نتجت عن الخطر الشامل الذي تعرض له البلد بعد احداث أب ١٩٩٠ وبسبب الشحة في المواد الغذائية اتجهت الدولة لتطبيق هذا النظام من خلال توزيع المواد الغذائية على المواطنين، وبأسعار رمزية، وان المواد الغذائية التي يتم توزيعها تساهم بها كافة المؤسسات الحكومية بالإضافة الى القطاع الخاص، وذلك عن طريق الانتاج الزراعي للمواد الغذائية لتوفير مفردات البطاقة التموينية، وايضاً مساهمة القطاع الصناعي ، واستطاع نظام البطاقة التموينية تحقيق نتائج ايجابية؛ وذلك بتخفيف الاعباء المعيشية عن افراد المجتمع؛ وتحقيق نوع من العدالة؛ لأن جميع الافراد يستلمون مواد غذائية شهرياً بنفس الكمية والنوعية دون اي تمييز رغم الظروف الصعبة والاستثنائية والضغط الدولي التي كان يمر بها العراق، والحصار الظالم الجائر ضده ^(١١) .

عُد هذا حصاراً فريداً في التاريخ الاقتصادي الحديث، وقد عده البعض من شدة اثاره القاسية بأنه محاولة لعزل الاقتصاد العراقي بصورة تامة على المستوى الدولي بالإضافة الى انه شكل

انحرافاً في حجم وسلوك المتغيرات الحقيقية والمالية والنقدية الكلية، وادى الى انخفاض منحنياتها بصورة كبيرة ومنها الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وسبب تفاوتاً كبيراً بين العرض الكلي والطلب الكلي وادى الى سيطرة الانفاق الحكومي الاستهلاكي على الانفاق التتموي في تعميق التفاوت بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، كانت نتائجه ظهور التضخم في الاسعار، وتدني متوسط حصة الفرد من الدخل الحقيقي^(١٢).

ساهمت البطاقة التموينية الى حد كبير بتذليل ازمات حقيقية، وحالت دون وقوع المجاعة اذ وفرت هذه التجربة الامكانيات والمتطلبات الغذائية بالمستوى الادنى المطلوب من المستوى المعاشي، وظهرت البطاقة التموينية لتلافي عدة عوامل سياسية واقتصادية^(١٣).

عد نظام البطاقة التموينية اكبر نظام للتوزيع الغذائي في العالم، يحصل الافراد بموجب هذا النظام على احتياجاتهم الضرورية من المواد الغذائية، وقد تم العمل به لغاية ١٩٩٦ اذ تم تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء وهذا البرنامج لم يدخل أي تعديلات جديدة على البطاقة التموينية سوى اضافة بعض المواد الغذائية، وتحسين نوعيتها وزيادة كمياتها الى جانب اضافة فقرة او اثنتين اليها، واستمر العمل بهذا البرنامج لغاية عام ٢٠٠٣^(١٤).

((حاولت الدولة بكل السبل سد الحد الأدنى من المواد الضرورية للأفراد ودعم القطاع الزراعي الذي ساهم بسد (٥٠%) من الطلب المحلي على المواد الغذائية حيث تضافرت جهود كل من القطاع العام والقطاع الخاص من اجل مواجهة الأزمة، وفرضت الدولة قوانين تمنع التجار من احتكار السلع الضرورية، وقد عملت الدولة على دعم القطاع الزراعي بكل الوسائل، بحيث اصبح الريف العراقي ساحة عمل مستمرة، وتم ضم مساحات واسعة من المناطق الصحراوية والمتروكة بعد مد شبكات الري اليها، مما حقق طفرة في كميات الانتاج والاكتفاء الذاتي، فقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من (٣١%) في عقد الثمانينيات الى نحو (٥٠%) في عقد التسعينيات، وازدادت كمية الانتاج السنوي من (١.٣٩١) مليون طن في عقد الثمانينات الى (٢.٧٢٠) مليون طن، كما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم السلع الغذائية الأخرى في عقد التسعينيات))^(١٥).

يتضح لنا ان سياسة الحكومة العراقية خلال فترة الحصار الاقتصادي كانت تقوم على دعم وانتاج المحاصيل الزراعية، ولاسيما التي تدخل ضمن المواد التي يتم توزيعها في البطاقة التموينية (القمح، الرز) حتى ارتفع الانتاج المحلي لهذين المحصولين الى (٥٠%) في احسن حالاته، واستطاع ان يلبي حاجة البلد، وقامت الحكومة بفرض سياسات اقتصادية قاسية على



القطاع الخاص؛ الهدف منها جعل القطاع الخاص يسوق انتاجه الى الدولة؛ وذلك للاستمرار بدعم الافراد بالمواد الغذائية في البطاقة التموينية .

عد نظام البطاقة التموينية من سياسات الدعم الحكومي، وذلك بتوزيع المواد الغذائية للأسر العراقية، وفقاً لذلك يحصل الفرد العراقي البالغ يومياً على (٢١٥٠) سعرة حرارية ، كما ان هذا النظام عد من النتائج الايجابية التي عملت على انقاذ الملايين من ابناء الشعب اثناء فترة الحصار، لاسيما في سنواته الاولى، لكن المواد الغذائية التي كانت توزع على المواطنين رديئة النوعية^(١٦).

يتمحور عمل نظام البطاقة التموينية حول قيام وزارة التجارة بتوزيع المواد الغذائية الرئيسية الى الوكلاء في كافة المحافظات العراقية ويقوم هؤلاء الوكلاء بدورهم في توزيع هذه المواد على المواطنين. والجدول رقم(١) يوضح ما متوفر في السلة الغذائية الموزعة طبقاً لنظام البطاقة التموينية وحصص الفرد والسعرات الحرارية التي تحققها^(١٧).

جدول رقم(١)

يوضح ما متوفر في السلة الغذائية الموزعة طبقاً لنظام البطاقة التموينية وحصص الفرد والسعرات الحرارية التي تحققها

المادة الغذائية	حصصة الفرد الشهرية	حصصة الفرد اليومية(غرام)	عدد السعرات الحرارية	البروتين(غرام)
طحين	٩	٣٠٠	١٠٦٥	٣٢.٤
رز	٣	١٠٠	٣٦٣	٧.٦
سكر	٢	٦٦,٧	٢٥٧	-
شاي	٠,٢	٦,٧	٢٣	١.٤
زيت	١,٢٥	٤١,٧	٣٦٨	-
بقوليات	٠,٢٥	٨,٣	٢٩	١.٦
حليب كبار	٠,٢٥	٨,٣	٤٢	٢.١
حليب الاطفال	١.٨	٦٠	٢٩٠	٨.٥
الاجمالي	١٧.٧٥	٥٩١.٧	٢٤٣٧	٥٣.٦

لا بد من الاشارة الى ان اغلب المواد الغذائية التي يتم توزيعها في البطاقة التموينية تجهز داخل العراق لاسيما خلال السنوات من (١٩٩٠ - ١٩٩٥) وذلك بالاعتماد على الانتاج المحلي من (الرز ، الطحين ، الزيوت ، المساحيق ، البقوليات) اما بقية المواد الغذائية فيتم

استيرادها من الخارج بمبادلة كميات من النفط الخام عبر ميناء العقبة الاردني وبعلم من الامم المتحدة والتي سمحت بدخول المواد الغذائية^(١٨) .

جدول رقم (٢)

يوضح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسبة التغير بين سنتي (١٩٨٩ - ١٩٩٠)
(١٩٧٩ = ١٠٠)^(١٩).

التغير السنوي ١٩٩٠/١٩٨٩	المعدل السنوي ١٩٩٠	المعدل السنوي ١٩٨٩	المادة
٣٠.٤	٤٣١.٥	٣٣٠.٩	المواد الغذائية
٥١.٠	٤٢٥.٧	٢٨١.٩	الدخان والنشوق والكحوليات
١٥.٧	٣٢٢.٠	٢٧٨.٣	الملابس والأقمشة
٧.٣	٢٧٢.٦	٢٥٤.٠	الأثاث
١٣.٥	٢٩٨.٠	٢٦٢.٦	الإيجار
٠.٤	١٧١.٤	١٧٠.٨	الوقود والإضاءة
٩.٣	٢٢١.٠	٢٠٢.٢	النقل والمواصلات
٢.٦	٣٤٦.٠	٣٣٧.٣	الخدمات الطبية
١٠.٣	٤٩٤.٥	٤٤٨.٢	خدمات متنوعة
٢٢.٥	٣٦٣.٠	٢٩٦.٤	الرقم القياسي العام

((لابد من الاشارة الى ان اول عمل لنظام البطاقة التموينية وتطبيقها تم من خلال وزارة التجارة العراقية بتاريخ ٧ آب ١٩٩٠ اذ قامت بتشكيل خلية من الادارات العليا في وزارة التجارة آنذاك ووضعت دراسة سريعة في كيفية مواجهة هذا الموقف ، اذ تم اقتراح توزيع المواد الغذائية على المواطنين بموجب بطاقة تموينية يعتمد فيها تسجيل المواطن بموجب مستمسكاته الرسمية المتمثلة بهوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن او تأييد مختار محلته وتمنح العائلة بطاقة مؤشر فيها عدد افراد العائلة وعدد الاطفال الذين نقل اعمارهم عن سنة والمواد التي يستلمونها شهرياً من خلال وكيل للمواد الغذائية يحدد في البطاقة ويكون قريباً من محل سكن حامل البطاقة ، ومقابل ذلك يدفع المواطن مبلغاً زهيداً للغاية الى الوكيل عن قيمة المواد التي يستلمها ويتم تحديد البطاقة سنوياً وتجري عليها التغيرات التي يبلغ عنها المواطن بإضافة الاطفال وازالة المتوفين والمسافرين خارج العراق منهم وقد شمل العراقيون كافة بالبطاقة التموينية من شمال العراق الى جنوبه))^(٢٠).





ان دائرة التموين تم تأسيسها بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق عام ١٩٩٠ وهي احدى الدوائر التابعة لوزارة التجارة، وتم تأسيسها من اجل تطبيق برنامج الرقابة الالكتروني، اذ يتم ادخال المعلومات كافة على العوائل، وتحديث بياناتها حسب التغيرات الحاصلة في العوائل، مثل: اضافة فرد جديد الى العائلة او ازالة احد الافراد بسبب الوفاة، او قدوم زوجة او انتقال زوجة من العائلة او انتقال البطاقة من وكيل الى اخر، كما انه توجد في كافة المحافظات مراكز تموين ترتبط بالمركز الرئيسي، ثم يقوم الافراد بتقديم مستندات تحتوي على معلومات تخصهم ويتم تسليمها الى المسؤول في المركز التمويني، والذي بدوره يقوم بإدخال المعلومات الى الحاسبة الالكترونية ليتم تسجيلها وبذلك يتم تسجيل كافة المعلومات عن العوائل العراقية، وفي حالة حدوث أي تغير في العوائل العراقية يقوم المسؤول الموظف على الحاسبة بإدخال البيانات الجديدة التي تخص كل عائلة ومنها معلومات عامة وتشمل (اسم المركز التمويني، رقم المركز التمويني، رقم البطاقة، اسم رب الأسرة، رقم المحلة، رقم الزقاق، رقم الدار، اسم ورقم وكيل المواد الغذائية، اسم ورقم وكيل الطحين، عدد افراد الأسرة) وتشمل المعلومات الخاصة كلا من (اسم الفرد، تاريخ التولد، صلة القرب برب الأسرة، السجل، الصحيفة، رقم الهوية، تاريخ التسجيل) (٢١).

قامت وزارة التجارة بتأليف لجنة خاصة عملها مراقبة الوكلاء والمطاحن ومراكز الخزن والتوزيع، وفي عام ١٩٩٢ تطور عمل نظام البطاقة التموينية، اذ تم اضافة المعلومات المتعلقة بكل مواطن ضمن العائلة على الحاسبة، وعن طريقها يتم اكتشاف حالات تكرار المواطنين الذين يسجلون اسماءهم في اكثر من منطقة، والعمل على حرمانهم من البطاقة التموينية لحين تسديد ما عليهم من اموال للمواد التي استلموها بصورة غير قانونية، هذا بالإضافة الى التعاون الذي تم بين وزارة الصحة ووزارة التجارة اذ طلبت وزارة التجارة تزويدها بحالات الوفاة للأفراد من اجل تأشيرها، وانزال حصصهم من البطاقة الخاصة بالعائلة (٢٢).

وبسبب الارتفاع المستمر في اسعار المواد الغذائية والخوف من حصول ما لا يحمد عقباه فقد اتخذت الحكومة الاجراءات السريعة من اجل توزيع المواد الغذائية على الشعب العراقي، وقد تولت وزارة التجارة هذه المهمة وذلك بالعمل بنظام البطاقة التموينية في كافة المحافظات اذ تم طبع البطاقة الاولى، ووزعت لمدة شهرين (تشرين الثاني وكانون الاول لعام ١٩٩٠) ووزعت المواد الغذائية، بعدها طبقت البطاقة الثانية ولمدة اربعة اشهر وفي الثلث الاخير من عام ١٩٩١ اتخذت الوزارة قرار (مكننة التموين)، وذلك بإدخال جميع المعلومات المتعلقة بنظام

التموين الى الحاسبة الالكترونية بعدها يتم طباعة استمارة المعلومات ،والغرض منها :لتهيئة الهويات وتدقيقها لوضع حد لظاهرة التلاعب والتسجيل في اكثر من منطقة (٣٣).

ايجابيات وسلبيات البطاقة التموينية:

اولا: الايجابيات:

ان سياسة تسعير المواد الغذائية تعد من ضمن سياسات الدولة دون ان يكون لقوى العرض والطلب دور فيها، لأنها هي التي تنتهج التخطيط المركزي اسلوباً من اجل ادارة دفة اقتصادها القومي ، وقد تم تحديد اسعار المواد الغذائية في البطاقة التموينية (٣٤).

واجه الاقتصاد العراقي كبقية القطاعات الاخرى الالهال والتدهور اثناء فترة الحصار الاقتصادي، وظهر هذا واضحا في الارتفاع في مستويات التضخم، وتدني النمو الاقتصادي، وزيادة نسبة البطالة، وانتشار حالة الفقر، اذ الى ذلك ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد بصورة رئيسية على النفط الخام ، ومن خلال تجربة البطاقة التموينية وتطبيقها على العراق منذ تسعينات القرن العشرين يبين بوضوح ان هذه التجربة نجحت في مواجهة ازمت حقيقية دون وقوع كوارث ومجاعات وانتشار حالات سوء التغذية حيث وفرت هذه التجربة الامكانيات والمتطلبات الغذائية بالمستوى الأدنى المطلوب من المستوى المعاشي، وتعد من المواضيع المهمة للسلع الاستهلاكية للمواطن العراقي بوصفها حدثت لأسباب اقتصادية واجتماعية (٣٥).

لابد من الاشارة الى ان نظام توزيع الحصص الغذائية او ما يطلق عليه مصطلح تقنين الغذاء ،والذي يعد من ضمن برامج الدعم غير المباشر التي تطبقها الدولة على اختلاف اوضاعها السياسية والاقتصادية في ظروف طارئة واستثنائية ونستطيع ان نقسمه الى قسمين: الأول ما يعرف بالتوزيع الجزئي ،والذي يستهدف طبقات معينة من المجتمع مثل الفقراء او صغار الموظفين او غيرهم، اما الثاني فيعرف بالتوزيع العام او الشامل، اذ يتم توزيع الحصص التموينية الى جميع المواطنين وبأسعار مدعومة ورمزية من قبل الحكومة ،وهذا العمل يعد من ضمن خطط الطوارئ لمواجهة الظروف والأزمات التي تواجه الدولة مثل الحروب والكوارث الطبيعية، او انتشار الأمراض، ولا يستمر طويلاً بل ينتهي بزوال الظروف المسببة له ، كما يشمل الفترات التي يتم فيها توزيع الحصص التموينية بصورة دورية او عند الحاجة.

وبهذا يعد تقنين الغذاء اذنا بالشراء تمنحه الدولة لمواطنيها بعد تقديرها للكميات الموجودة من السلع، ثم يتم توزيعها على المستهلكين بعد تحديد حصصهم وبأسعار رمزية ويتمتع نظام توزيع الحصص الغذائية بميزات عديدة منها :

١- يحافظ على ثبات الأسعار عند مستويات محددة .



- ٢- يقضي على الخوف والقلق الذي يواجهه الافراد اثناء الازمات والكوارث .
- ٣- يضمن حصول الفئات المستهدفة على حاجاتها من المواد الغذائية المحددة .
- ٤- ينشر العدالة بين الأفراد؛ كون المواد الغذائية الموزعة لهم تشمل جميع طبقات المجتمع وبكميات متساوية^(٢٦) .

تعد طريقة دعم المواد الغذائية من الطرق التي اتبعتها الدولة من اجل تحقيق غاياتها الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، وبطرق مختلفة، واهمها البطاقة التموينية التي تعمل على تخفيف الابعاء المعيشية المتزايدة على الافرد لاسيما ذوي الدخل المنخفضة هذا من جانب ، وتؤدي الى استقرار بعض اسعار المواد الغذائية في السوق من جانب اخر ، وتكون نتيجة هذا العمل تدعيم الدخل الفردي النقدي بالإضافة الى تحقيق الرفاهية^(٢٧).

كما هو معروف فأن الدولة في الحالات الطبيعية تقوم بتقديم الدعم للمواطنين، وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها لهم من توفير مياه الشرب ، الطاقة الكهربائية ، الصحة ، التعليم، بعضها بأسعار منخفضة، وبعضها مجاني ، والهدف من ذلك تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين ، وان البطاقة التموينية واحدة من وسائل الدعم التي تقدمها الدولة ، والملاحظ ان نظام البطاقة التموينية اثبت نجاحه داخل العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي، وذلك بتوزيعه المواد الغذائية الضرورية للمواطنين^(٢٨).

مما تقدم يتضح لنا ان نظام البطاقة التموينية عد من اهم الأنظمة التي استخدمت لمواجهة الظروف الحرجة والطارئة التي مر بها العراق، المتمثلة بفرض الحظر الاقتصادي ضده، وكان لها دور مباشر ورئيسي في الحد من وقوع حالات المجاعة ، كما عد الركيزة الاساسية للكثير من ابناء الشعب ولاسيما ذوي الدخل المنخفضة .

ان توزيع المواد الغذائية بموجب البطاقة التموينية اوضح العديد من الجوانب الايجابية، ، اذ ان الشركة العامة للمواد الغذائية كانت تتخذ الاجراءات السريعة ضد أي شكوى تقدم من قبل المواطنين على أي وكيل يقصر في عمله هذا بالإضافة الى قيام الشركة بالإعلان عن مواد البطاقة التموينية شهرياً^(٢٩) .

((اصبحت البطاقة التموينية وثيقة مهمة للفرد العراقي ومطلوب منه الحرص عليها، ويمكن تداولها في شتى المعاملات الرسمية ، كما شكلت عنصر امان واطمئنان بشكل كبير ، وهي وسيلة للتخفيف عن اصحاب الدخل المحدود وموظفي الدولة والعاملين في شتى المجالات من ذوي الدخل المحدود الذين وجدوا في البطاقة التموينية اشباعاً لبعض حاجاتهم



ورغباتهم ، فهي تقدم حصة غذائية شهرية لكافة المواطنين وبأسعار مدعومة من قبل (الدولة) (٣٠)

قامت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ، بإيصال المواد الغذائية بكمياتها المحددة الى محافظات العراق كافة وبأوقات محددة من اجل ضمان وصولها الى العوائل العراقية وذلك عن طريق الوكالات والتي تبلغ (٤٤٠٠٠) وكيل من وكلاء التموين المكلفين بالقيام بهذه المهمة (٣١). ان العمل بنظام البطاقة التموينية جاء بنتائج ايجابية بالرغم من نقص بعض المواد الغذائية الأساسية، والمهمة في الغذاء حيث ان الظروف الحرجة التي مر بها البلد والمتمثلة بفرض الحصار الاقتصادي جعلت الافراد يتجهون الى تنظيم واستهلاك المواد الغذائية وزيادة الانتاج المحلي وتحسين نوعيته و العمل على تنظيم الاستهلاك، وذلك لمنع الهدر والتبذير سواء في البيوت او المطاعم او عند الخزن (٣٢).

خلال المدة (١٩٩٥ - ١٩٩٠) اعتمدت الدولة في توفير مفردات البطاقة التموينية على الانتاج المحلي، اذ قدمت الدعم للقطاع الخاص ،وأصبح له دور كبير في الأنشطة الاقتصادية لاسيما النشاط التجاري نتيجة تطبيق سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي ، وقد دخل القطاع الخاص وبقوة في النشاط التجاري بعد فرض الحصار الاقتصادي ضد العراق ،وايقاف تصدير النفط العراقي، والذي يمثل النسبة الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي للقطاعين العام و الخاص ، وكان للقطاع الخاص دور كبير في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت مساهمته (٩٣%) عام ١٩٩٥ (٣٣).

((عدت البطاقة التموينية اسلوبا تقنيا للاستهلاك حيث ادت الى استقرار الأوضاع الاجتماعية على صعيد الأسرة والمجتمع ككل ،وتحقيق مستوى معاشي مقبول ،لذلك عدت صمام أمان الحياة العائلية العراقية)) (٣٤).

يقدم الدعم الحكومي في نظام البطاقة التموينية خدمة كبيرة من خلال التحديد سعري لأسعار المواد الغذائية والخدمات التي تقدم للأفراد، والتي تحدد حسب فكرة النظام الاقتصادي والسياسي، وبتقدير للواقع الاقتصادي للفئات الاجتماعية المختلفة، وتبعاً لذلك يتم تحديد السعر المدعم، وفئات المجتمع المدعومة، ومستوى التأثير المرغوب على تنظيم الأسواق، وعلى المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، وتحمل العوائد الحكومية اموال الدعم والاموال المتحصل عليها والمستقطعة من التراكم الرأسمالي لصالح الاستهلاك فتصبح جزء من الدخل غير المنظور للفئات السكانية المستفيدة من هذا الدعم، فأصبحت اسعار السلع مدعومة من قبل الدولة ، ولا تساوي قيمتها الحقيقية (٣٥).



ثانيا: السلبيات:

شهدت فترة الحصار الاقتصادي التوزيع المنتظم لمفردات البطاقة التموينية لكن بالرغم من ذلك تخلصها فساد مالي واداري في اجهزة وزارة التجارة، او حصول تلاعب في حلقات الناقلين او الوكلاء الموزعين لتلك المواد ، وقامت الكثير من العوائل العراقية ببيع مواد البطاقة التموينية، من اجل توفير المواد الضرورية التي هي بأمر الحاجة اليها، وهذا الأمر ادى الى استقرار اسعار المواد الغذائية في السوق بالإضافة الى ان المواد الغذائية داخل السلة الغذائية الشهرية التي توزع على المواطنين العراقيين تعاني من النقص في بعض المواد التي هم بحاجة اليها (٣٧).
تجدر الاشارة الى ان البطاقة التموينية شهدت نقصا كبيرا في مفرداتها من المواد الغذائية، ولاسيما البروتينات؛ والفيتامينات الكافية، اذ خلال فترة الحصار الاقتصادي انتشرت حالات فقر الدم لا سيما لدى الاطفال، وغيرها من الامراض التي ترتبط بصورة مباشرة ببعض المواد الغذائية المهمة، والتي تعد من المكونات الاساسية من الغذاء، ان جسم الانسان بحاجة الى الغذاء الجيد لكي يتمكن من القيام بكافة الوظائف الاساسية للحياة، و الطاقة التي يكون مصدرها الاساسي الغذاء وان مكونات الغذاء هي (الكربوهيدرات ، البروتينات ، الدهون ، الأملاح المعدنية ، المياه ، الفيتامينات) وعند مراجعة مواد البطاقة التموينية يتبين لنا انها تفتقر الى توفر مثل هذه العناصر (٣٧). والجدول رقم (٣) يوضح المواد الغذائية الموزعة ضمن البطاقة التموينية وكميات البروتين والسعرات الحرارية المتحققة منها (٣٨) .

جدول رقم (٣)

يوضح المواد الغذائية الموزعة ضمن البطاقة التموينية وكميات البروتين والسعرات الحرارية المتحققة منها

عدد السعرات الحرارية	بروتين	الحصة اليومية غم/يوم	الحصة كغم/شهر	المادة
١٠٦٥	٣٢.٤	٣٠٠	٩	طحين
٣٦٣	٧.٦	١٠٠	٣	رز
٢٥٧	٠	٦٦.٧	٢	سكر
٢٣	١.٤	٦.٧	٠.٢	شاي
٣٦٨	٠	٤١.٧	١.٢٥٠	زيوت
٢٠٧٦	٤١.٤	٥١٥.١		المجموع

واما عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها المستهلك من خلال استهلاكه للمواد التي يحصل عليها من البطاقة التموينية فهي الاخرى تبدو أقل من الحاجة الفعلية كما هو



موضح في الجدول رقم (٤) الذي يبين لنا الحاجة اليومية التقريبية من الطاقة للأفراد / وزن معتدل .

جدول رقم (٤)

يبين الحاجة اليومية التقريبية من الطاقة للأفراد / وزن معتدل^(٣٩)

الجنس	العمر السنة	نوع العمل	السرعات الحرارية
الاطفال	٣-١		١٣٠٠
	٦-٤		١٨٠٠
	١٠-٧		٢٤٠٠
اولاد	١٤-١١		٢٨٠٠
	١٨-١٥		٣٠٠٠
	١٤-١١		٢٤٠٠
بنات	١٨-١٥		٢٧٠٠
	٣٥-١٨	خفيف	٢٧٠٠
		متوسط	٣٠٠٠
رجال		شاق	٣٦٠٠
	٦٥-٣٦	خفيف	٢٦٠٠
		متوسط	٢٩٠٠
نساء		شاق	٣٦٠٠
	٧٥-٦٦	خفيف	٢٣٥٠
	٥٥-١٨	متوسط	٢٣٠٠
		شاق	٢٥٠٠
		خفيف	٢٠٥٠
الحوامل: يضاف ٣٠٠ سعرة حرارية			
المرضعات: يضاف ٥٠٠ سهرة حرارية			

وان متوسط احتياجات الطاقة اليومية يساوي (٢٦٣٥) سعرة حرارية في اليوم ، لكن ما يحصل عليه المواطن العراقي وفقاً للجدول (١) هو (٢٠٧٦) سعرة حرارية في اليوم ويعد اقل من المتوسط المقبول .

كما ان عدم توفر جميع المواد الغذائية في البطاقة التموينية يؤدي بالعوائل العراقية الى شراء ما تحتاج اليه من مواد وسلع، وهذا الأمر يكون سببا في ارتفاع اسعار المواد الغذائية .



كما نقل وتنخفض اهمية البطاقة التموينية بسبب استغناء سكان المدينة عن مادة الطحين فتقوم العوائل ببيعها على الوكيل بأسعار قليلة، لان هذه العوائل لا تصنع الخبز بنفسها لعدة اسباب منها:

- ١-صغر مساحة البيوت في المدن .
- ٢-عدم قدرتهم على شراء الوقود (الغاز والحطب) لارتفاع اسعارها كما لا يوجد لديهم مكان لحفظ الحطب .
- ٣-الكثير من العوائل لا تجيد صنع الخبز .
- ٤-توفر الخبز في الأفران والمخابز التجارية التي تغني عن الخبز البيتي .

تعد مشكلة الأمن الغذائي^(٤٠) واحدة من اهم المشاكل التي واجهت الاقتصاد العراقي والتي اتصفت بضعف قدرتها الانتاجية، وانخفاض مواردها المالية ،وعدم قدرتها على ايفاء ما عليها من ديون خارجية، ثم تدني الدخل القومي للأفراد ،جميع هذه المشاكل الاقتصادية ادت الى تعميق الفجوة الغذائية^(٤١)، وسببت الكثير من الحوادث الانسانية، منها: انتشار الامراض وعدم توفر الادوية بسبب فرض الحصار الاقتصادي ضد العراق، ومنعه من عمليات الاستيراد، كما ازدادت نسب وفيات الاطفال، وارتفعت نسبة المهاجرين الى الخارج^(٤٢) .

العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي واجه الكثير من الأزمات والمشاكل سببت في ظهور الفجوة الغذائية، وفي الوقت نفسه عجز الحكومة العراقية عن الخروج من طوق الحصار الاقتصادي بعد فرضه ،كما تم توقيف تصدير النفط الخام، و تجميد ما يملك من ارصدة في البنوك الأجنبية، مما ادى الى انخفاض رصيده من العملات الصعبة^(٤٣).

كان من النتائج السيئة والخطيرة للحصار الاقتصادي انه اثر وبشكل سريع على المستوى المعاشي لأبناء الشعب ،وأثر بشكل كبير على اصحاب الدخل الحقيقي لاسيما ذوي الطبقات المتوسطة الذين يشكلون الغالبية العظمى لأبناء الشعب اذ ان (٩٠%) منهم وضعوا تحت مستوى الفقر الاجباري القسري^(٤٤).

تعد المشاكل الاقتصادية والسياسية خطراً كبيراً يهدد الأمن الغذائي للإنسان في العراق مما يشكل تهديداً لحياة الكثير من المواطنين لاسيما حقه في التغذية والصحة والتعليم ، ان ازمة نقص الغذاء من اهم الازمات التي واجهت العراق اثناء فترة الحصار الاقتصادي لاسيما بعد الظروف الحرجة التي مر بها العراق بعد حرب الخليج الثانية ،والتي خلقت اوضاعاً غذائية سيئة، تتطلب من الحكومة اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة النقص الحاصل في الغذاء، وتأمينه لكافة ابناء الشعب من اجل تلافي المجاعة وسوء التغذية^(٤٥).



لكن بالرغم من الجوانب الجيدة التي حققتها البطاقة التموينية تكاد تلغيها مجموعة من الجوانب منها رداءة جودة مفرداتها هذا بالإضافة الى عدم توفير جميع السلع داخل السلة الغذائية، وايضاً كلفتها العالية على ميزانية الدولة، كما ان ايصال دولار واحد من المواد الغذائية الأساسية الى شخص واحد من الفقراء يكلف حوالي (٦.٣٠) دولار (٤٦).

ان نظام البطاقة التموينية يواجه اشكالية العدالة في التوزيع (٤٧)، والذي يتطلب وصول وحدات الدعم الى الافراد الأكثر احتياجاً بل يتعدى ذلك الى التوزيع العادل لهذه الوحدات تبعاً لمقدار حاجة الافراد اليها وبين تطبيق العدالة نسبياً من خلال شمول كافة افراد المجتمع بالدعم دون استثناء الأمر الذي قد يضمن وصول الدعم الى كافة الافراد المستحقين، بالرغم من الانتقادات الموجهة لهذا النمط من العدالة في التوزيع بسبب عدم تمييزها بين الأفراد حسب الحاجة والقدرة الا انه قد يفقد صفة الكفاءة فما يصل للفرد المستحق للدعم قد يصل كذلك للفرد الذي لا يستحقه الامر الذي يزيد من كلف تحقيق العدالة ويخفض من درجة كفاءة النظام (٤٨).

ان تداعيات مشكلة الغذاء على الجانب الاجتماعي لا تقل خطورة عن الجوانب السياسية والاقتصادية بالإضافة الى تأثيرها بصورة مباشرة على الواقع المعاشي والصحي للشعب العراقي، اذ ان عدم حصول ابناء الشعب على كميات كافية من المواد الغذائية تؤدي الى حدوث اوضاع اجتماعية سيئة، كما يؤدي هذا النقص الى تعرض المواطنين الى الامراض، وانتشار حالات سوء التغذية والفقر وهذا يؤثر بصورة مباشرة على دور الفرد واداءه في المجتمع ويقع على كاهل الدولة مسؤولية توفير الادوية والعلاج المناسب للمشاكل التي يعاني منها المواطنون، وهذا ما شهده العراق ابان فترة الحصار الاقتصادي، كما ان سوء التغذية يؤدي الى تدني مستوى الكفاءة العملية للعنصر البشري، ويؤدي الى تحمل المجتمع نفقات عالية بسبب انخفاض كفاءة الاداء في العملية التنموية (٤٩).

((غالبا ما تواجه آلية الدعم الحكومي وخاصة فيما يتعلق بالأسعار انتقادات بخصوص التشوهات التي يمكن ان تحدثها في آلية السوق، والتوازن بين العرض والطلب فقد تقوم الحكومة بتنظيم اسعار بعض المنتجات؛ لتحسين توزيع الدخل او لمساعدة مجموعات متضررة، وبأخذ ذلك شكل سعر اقصى يقل عن السعر التوازني حيث ان الطلب سوف يفوق العرض، وتحدث نسخة في المعروض السلعي، ولا يسمح للسعر بإداء وظيفته وستكون ضرورة للاستعانة بطرق اخرى مثل بطاقات التموين او وضع لأنواع مختلفة من المشتريين)) (٥٠).



ان البطاقة التموينية بتطبيقها تم تجاوز العديد من الحالات وقد تنوعت بمفرداتها من المواد الغذائية وبكميات كبيرة ، بالإضافة الى ان القطاع الزراعي لعب دوراً رئيسياً في توفير مفردات البطاقة التموينية قبل توقيع مذكرة التفاهم اذ وصلت نسبة مساهمته الى (٥٠%) . كما ان الهدف تخفيف العبء عن كاهل الطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود عن طريق دعم اسعار المواد الغذائية ، ويعد هذا العمل مساعدة للدخل النقدي و مصدر ثابت للدخل العائلي ولاسيما وان المواد الغذائية التي توزع على المواطنين محددة اسعارها من قبل الدولة ورمزية مقارنة بأسعار نفس المواد الغذائية المرتفعة في السوق .

الخاتمة:

١- عُد نظام البطاقة التموينية من اهم الأنظمة التي عالجت الظروف الصعبة والعصيبة التي حلت بالعراق بعد قيام مجلس الامن الدولي بفرض العقوبات الاقتصادية الجائرة ، اذ كان لها اهمية كبيرة واسباسية في تلافي حالات المجاعة وسوء التغذية، فضلا عن انها مثلت اهمية كبيرة للأفراد ولاسيما ذوي الدخل المنخفضة

٢- بالرغم من النتائج الجيدة التي حققتها البطاقة التموينية الا انها اتسمت بالعديد من الجوانب السيئة والتي تمثلت برداءة جودة مفرداتها ،بالإضافة الى انها لم تحتوي علي الفيتامينات والبروتينات الكافية مما ادى الى انتشار حالات فقر الدم وسوء التغذية وبنسب عالية ولاسيما بين الاطفال والعديد من الامراض التي كان سببها عدم توفر المواد الغذائية اللازمة.

الهوامش

- (١) سهام كامل محمد، واخرون، واقع البطاقة التموينية وتأثيرها في الامن الغذائي للمستهلك، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، العدد(٢)، ٢٠١٤، ص ٨٩.
- (٢) صفاء عبد الجبار علي الموسوي، توفيق عباس عبد عون، نموذج مقترح لتطوير البطاقة التموينية باستخدام التوزيع الحساس لوحدات المنفعة المتقدمة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد(٢٨)، ٢٠١١، ص ٤.
- (٣) خضير عباس الندوي، البطاقة التموينية في العراق.. بين الحاجات الوطنية والضغط الخارجي، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد(١٢)، ٢٠٠٩، ص ٢٠٥.
- (٤) سعود جايد مشكور، واخرون، نموذج مقترح لتحسين نظام التموين الغذائي في العراق دراسة ميدانية عن البطاقة التموينية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، العدد(٧)، ٢٠١٤، ص ٩٣.
- (٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٥ ، مطبعة العرفان ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ١٥١ .
- (٦) اسماعيل احمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية (١٩٤١ - ١٩٥٢) ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٤٥ ، سعود جايد مشكور واخرون ،المصدر السابق، ص ٩٣ .



(٧) **رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢ - ١٩٦٥)** : رئيس وزراء ، وزير سابق وقائد محاولتين انقلابيتين عامي ١٩٤١ و ١٩٥٨ ، ولد محمد رشيد عالي في بغداد عام ١٨٩٢ ، دخل عام ١٩٠٨ مدرسة الحقوق التي كانت قد انشأت حديثاً في بغداد وتخرج منها عام ١٩١٤ ، عمل بعدها بالمحاماة ، عين عام ١٩٢١ قاضياً في محكمة الاستئناف ، وفي عام ١٩٢٤ وزيراً للعدل في حكومة عبد الرحمن النقيب ثم وزير للداخلية في حكومة عبد المحسن السعدون وفي ٢٧ حزيران ١٩٣٢ عين رئيساً للديوان الملكي وسكرتيراً خاصاً للملك فيصل الأول ، وفي ٣ نيسان عام ١٩٤١ (شكل حكومة الدفاع الوطني) التي كان عليها مواجهة الوصي والبريطانيين ، فأعلن البرلمان في ١٠ نيسان تنصيب الشريف شرف وصياً على العرش مكان عبدالاله ، وفي ١٨ نيسان نزل لواء من المشاة البريطاني تحت حماية قوة من المظليين في قاعدة الشعبية القريبة من البصرة وقد هاجمت القوات العراقية القريبة منها بمشاركة القوة الجوية البريطانية في الحبانبة، أمر الكيلاني بتحويل السفارة البريطانية الى معتقل جمع فيه السفير ورجال السفارة وعوائلهم وعدد من الخبراء والمهندسين الانجليز الذين كانوا يعملون في العراق ، فشل الكيلاني في الحصول على عون السوفييت والالمان ثم تمكنت القوات البريطانية من احتلال الفلوجة ثم زحفت الى بغداد اما الكيلاني فقد هرب الى المانيا ثم سويسرا ومنها الى السعودية التي مكث فيها عدة سنوات ، انتقل بعدها الى مصر وبقي فيها حتى سقوط الحكم الملكي في العراق بعد انقلاب تموز ١٩٥٨ للمزيد ينظر : فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ص٧٧٥-٧٧٦.

(٨) **عبدالاله (١٩١٣ - ١٩٥٨)** : الوصي على عرش العراق حتى بلوغ الأمير فيصل بن غازي بن فيصل سن البلوغ واستلام صلاحياته الدستورية (١٩٣٩ - ١٩٥٣) وولي عهده فيما بعد ، ولد في الحجاز عام ١٩١٣ ، تلقى تعليمه الأولي حتى عام ١٩٢٦ في البيت بمكة تحت اشراف امه الشركسية الملكة نفيسة ، لم يكن على وفاق مع الملك غازي ، لكنه اصبح وصياً على العرش على اساس ما ادعته اخته الملكة عالية زوجة غازي من انها تملك وثيقة وخط غازي تعلن عن رغبته في ان يصبح اخوها عبدالاله وصياً على العرش اذا ما حصل أي حادث ، وبدعم من نوري السعيد الذي اقنع الضباط من انصار صلاح الدين الصباغ ، ومنح الجنسية العراقية في ذلك اليوم ، وعدل القانون الاساسي في ٢٧ تشرين الاول ١٩٤٣ فأصبح الامير عبدالاله ولياً للعهد ، ابان احداث عام ١٩٤١ التجأ الى اللواء الركن ابراهيم الراوي قائد الفرقة الرابعة في الديوانية ليكون بعيداً عن تأثير العقداء الأربعة ، ولما أُلّف رشيد عالي الكيلاني (حكومة الدفاع الوطني) في ٣ نيسان فر من بغداد وفي (١ حزيران ١٩٤١) وبعد سقوط حكومة الكيلاني واحتلال البريطانيين للعراق مرة ثانية أعيد الى منصبه ، للمزيد ينظر : فؤاد صالح السيد، موسوعة اعلام القرن العشرين في العالمين العربي والاسلامي ٢/١، ج١، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ٢٠١٣، ص ص٣٠٠-٣٠١.

- (٩) طالب مشتاق ، اوراق ايامي ، ج١ ، ط٢ ، الدار العربية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٤٠٥ .
- (١٠) خليل اسماعيل ابراهيم ، اثار تطورات البطاقة التموينية على اسعار المواد الغذائية خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠١٠) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة، العدد (٢٣) ، ٢٠١٢ ، ص ٨ .
- (١١) مناهل مصطفى عبد الحميد ، اشراق طالب ، رؤية واقعية لنظام البطاقة التموينية في العراق للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٣) و (٢٠٠٣-٢٠١٧) ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة بغداد، العدد (١١٠) ، ٢٠١٩ ، ص ص٢٤٤ - ٢٤٥ .
- (١٢) صفاء عبدالجبار علي الموسوي ، توفيق عباس عبد عون ، المصدر السابق ، ص ٢ .
- (١٣) اقبال عبد العباس يوسف ، البطاقة التموينية ما بين وزارة التجارة ومجالس المحافظات الاخرى ، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل ، العدد (١) ، ٢٠١٧ ، ص ٦٢٢ .
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٦٢٥ .
- (١٥) رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الامن الغذائي في العراق، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد(٢)، ٢٠١٠، ص ٢٠٦ .
- (١٦) صفاء عبدالجبار الموسوي ، توفيق عباس عبد عون ، المصدر السابق ، ص ٣



- (١٧) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية ، ص ١٠ .
- (١٨) سعود جايد مشكور وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .
- (١٩) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٠ ، ص ٢٠٩ .
- (٢٠) مقتبس من سعود جايد مشكور وآخرون ، المصدر السابق، ص ٩٣ .
- (٢١) فائز عبد الحسن جاسم ، استخدام الرقابة الإلكترونية في الحد من تسجيل العمليات غير القانونية في البطاقة التموينية نموذج مقترح لبرنامج رقابة الكترونية ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة، العدد (٢٢) ، ٢٠١٧ ، ص ص ١١١٨ - ١١١٩ .
- (٢٢) سعود جايد مشكور وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .
- (٢٣) عامر عبدالعزيز ، البطاقة التموينية مراحل تطورها ، الشركة العامة لتجارة الحبوب ، شعبة الاعلام ، ٢٠٠٧ ، ص ٦ .
- (٢٤) سمرد عباس جواد، نظام البطاقة التموينية بين الثبات والاحلال ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية (قسم البيانات الاقتصادية) ، كانون الثاني ، ٢٠٠٨ ، ص ٣ .
- (٢٥) اقبال عبد العباس يوسف ، المصدر السابق ، ص ٦٢٣ .
- (٢٦) سعود جايد مشكور وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٩١ .
- (٢٧) محمود امين يوسف الراوي ، اسهام البطاقة التموينية في دعم دخل الفرد العراقي دراسة تطبيقية على الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ، الدبلوم العالي ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص ٢ .
- (٢٨) المصدر نفسه ، ص ٥ .
- (٢٩) انتظار احمد جاسم الشمري ، سمية عباس مجيد الربيعي ، تقويم سياسة توزيع المواد الغذائية باستخدام البطاقة التموينية (دراسة في محافظة ديالى) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العدد (٥٥) ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٠ .
- (٣٠) مقتبس من محمود امين يوسف الراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .
- (٣١) محمود امين يوسف الراوي ، المصدر نفسه، ص ٣٠ .
- (٣٢) فاضل موسى حسن ، الأمن الغذائي العربي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء ، العدد (٤) ، ٢٠١٠ ، ص ٧١ .
- (٣٣) مناهل مصطفى عبد الحميد ، اشراق طالب ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .
- (٣٤) نقلا عن نضال شاكر ، نجلة شمعون شليمون ، قياس وتحليل تكاليف التضخم واثرها على مستويات المعيشة بالعراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٢ ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية ، العدد (٤٧) ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠٢ .
- (٣٥) صفاء عبد الجبار علي الموسوي ، توفيق عباس عبد عون ، المصدر السابق ، ص ٤ .
- (٣٦) فؤاد مرسي ، التنمية في الوطن العربي ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٨٧ .
- (٣٧) دانية محمد محمود ، تغذية الانسان ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٥٢ ؛ سهام كامل محمد، وآخرون، المصدر السابق، ص ٩٤ .
- (٣٨) عبدالحسين فاضل حسون ، وفاء فاضل وشيخ ، دراسة مساهمة وزارة التجارة في تحقيق الأمن الغذائي ، وزارة التجارة ، دائرة التخطيط والمتابعة ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٢٤ .
- (٣٩) ايمن سلمان مزاهرة، الغذاء والتغذية الصحية، ط٢، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٠ ، ص ٦٨ .
- (٤٠) **الأمن الغذائي** : هو مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية الأساسية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والأساسية لنمو السكان وبقائهم في صحة جيدة فضلاً عن انه لا بد من توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية تستطيع الدولة اللجوء اليها عند حدوث كوارث طبيعية تحد من انتاج الغذاء او في حالة





تعذر الحصول على المواد الغذائية التي تنقصها عن طريق الاستيراد من الخارج للمزيد ينظر : سهام كامل محمد ، واخرون ، المصدر السابق، ص٨٩ ، صفاء عبدالجبار علي الموسوي ، توفيق عباس عبد عون ، المصدر السابق ، ص٤؛ مثنى فاضل علي، علياء حسين سلمان، دراسة جغرافية لعدد من المؤشرات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الامن الغذائي في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد(١٩)، ٢٠١٤، ص ٢٤٠-٢٤١؛ سهام الدين خيرى، اقبال هاشم، واقع الامن الغذائي والفجوة الغذائية في العراق في ظل ازمة الغذاء العالمي(انتاج واستهلاك محصول القمح كحالة دراسية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(٤١)، ٢٠١٤، ص ص ١٩٠-١٩١.

(٤١) الفجوة الغذائية : تعبر الفجوة الغذائية عن مدى العجز في الانتاج المحلي للغذاء لمواجهة متطلبات المجتمع منه ، وغالباً ما يسد هذا العجز عن طريق الاستيراد كما ان الفجوة الغذائية لم تعد رقماً يعبر عن حجم الأغذية المستوردة من حيث الكمية فقط بل اصبحت تعبر عن نوعية هذه الأغذية وما تساهم به في مد الانسان بالسرعات الحرارية اللازمة لأداء نشاطه اليومي لذلك اصبحت الفجوة تطلق حتى وان كان الغذاء المتاح كافياً على سد النقص في السرعات الحرارية والبروتين الذي تقدمه هذه الأغذية للمزيد ينظر : احمد عمر الراوي ، الأمن الغذائي في العراق التحديات والآفاق المستقبلية ، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة ، العدد (١٤) ، ٢٠٠٩ ، ص٩٢ ؛ بلاسم جميل، الامن الغذائي والفجوة الغذائية الرئيسية في العراق ١٩٩٩-٢٠٠٠، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، ٢٠٠٥، ص٤٥ مظهر نعمان عبد الرحمن، فجوة الحبوب واستراتيجية الامن الغذائي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(٤٩)، ٢٠١٦، ص٤٠ حيدر طالب موسى، حقي امين نوماس، الامن الغذائي في العراق (الواقع والتحديات)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد(٢)، ٢٠١٣، ص ١٢٠.

(٤٢) سرمد عباس جواد ،المصدر السابق ، ص ٢ .

(٤٣) المصدر نفسه .

(٤٤) صفاء عبد الجبار علي الموسوي ، توفيق عباس عبد عون ، المصدر السابق ، ص ٢ .

(٤٥) سهام كامل محمد واخرون ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٩٤ .

(٤٧) التوزيع : من الأنشطة التسويقية المهمة لما له من تأثير فاعل ومباشر في بقية عناصر المزيج التسويقي (المنتج ، التسعير ، الترويج) ويعتبر الترويج ناجحاً متى ما كان قادراً على خدمة كل من المنتج والمستهلك ، ولاسيما اذا انخفضت وتوافرت السرعة المطلوبة لاختصار المسافة بين المنتج والمستهلك لذلك فإن التوزيع يهدف الى تحقيق انتساب المنتجات الى المستهلك او المستخدم لغرض اشباع حاجته ورغبته في الوقت والمكان المناسبين وبالنوعية والكمية الملائمة والمطلوبة للمزيد ينظر : انتظار احمد جاسم الشمري ، سمية عباس مجيد الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٤٨) صفاء عبدالجبار علي الموسوي ، توفيق عباس عبد عون ، المصدر السابق ، ص ٥ .

(٤٩) احمد عمر الراوي، المصدر السابق ، ص ٩١ .

(٥٠) نقلا عن صفاء عبدالجبار علي الموسوي ، توفيق عباس عبد عون ، المصدر نفسه ، ص ٥.

المصادر:

- ١- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٥ ، مطبعة العرفان ، بيروت ، ١٩٦٦ .
- ٢- اسماعيل احمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية (١٩٤١ - ١٩٥٢) ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩ .
- ٣- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣ .
- ٤- فؤاد صالح السيد، موسوعة اعلام القرن العشرين في العالمين العربي والاسلامي ٢/١، ج١، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ٢٠١٣ .
- ٥- طالب مشتاق ، اوراق ايامي ، ج ١ ، ط ٢ ، الدار العربية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٩ .
- ٦- دانية محمد محمود ، تغذية الانسان ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٠ .

٧- ايمن سلمان مزاهرة، الغذاء والتغذية الصحية، ط٢، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٠.

Sources:

- 1- Abdul-Razzaq Al-Hassani, History of the Iraqi Ministries, part 5, Al-Irfan Press, Beirut, 1966.
- 2- Ismail Ahmad Yaghi, The Evolution of the Iraqi National Movement (1941 - 1952), Al-Irshad Press, Baghdad, 1979.
- 3- Firas Al-Bitar, Political and Military Encyclopedia, Part 1, Osama House for Publishing and Distribution, Amman, 2003.
- 4- Fouad Saleh Al-Sayed, Encyclopedia of Media of the Twentieth Century in the Arab and Islamic Worlds 1/2, Part 1, Hassan Al-Asriyya Library, Beirut, 2013..
- 5- Taleb Mushtaq, My Days, Part 1, 2nd Edition, The Arab Printing House, Baghdad, 1989.
- 6- Dania Muhammad Mahmoud, Human Nutrition, Dar Degla, Amman, 2010.
- 7- Ayman Salman Mazhara, Food and Healthy Nutrition, 2nd edition, Al-Maysarah Publishing House, Amman, 2010.

